الإسلاميون والمستقبل

رؤية في تخطي الحواجز

الباب الأول

الحركة الإسلامية وتطوير الذات

◆ ◆ ◆

obeikan.com

obeikan.com

الفصل الأول

لماذا يخاف الإسلاميون من النقد ويخشون الخلافات الفكرية؟

ربما نلتمس بعض العذر لفصائل الحركة الإسلامية التي لديها حساسية تجاه مصطلح «المراجعات»، حيث وقعت هذه الكلمة من نفوس أبناء هذه الفصائل موقعًا سيئًا، فقد حملوا المصطلح على أنه انهزامية ونكوص وتنازل عن الخط الفكري للتيار الذي يعلن «المراجعات» واستسلام للضغوط الدولة، ودون الدخول في تفاصيل قد تختلف حولها الآراء في هذا الخصوص، فإننا سنستخدم مصطلح «النقد الذاتي» لنقول إن فصائل العمل الإسلامي تأنف أيضًا من ممارسة هذا «النقد الذاتي» لاعتبارات عديدة وأسباب مختلفة، منها ما هو نفسي، ومنها ما هو تربوي، ومنها ما هو اجتماعي، ومنها ما هو سياسي، ومنها ما هو ثقافي وفكري.

فالأسباب النفسية تجعل كثيرًا من الإسلاميين يعتبرون الاعتراف بالخطأ سبة ومنقصة تجلب العار والفضيحة، ويعتبرونه إهانة للذات بين أبناء الوطن وتياراته الثقافية والفكرية، وفيه دليل على أن ما سبقه من منهج وأسس ومنطلقات كان باطلاً.

ونسي هؤلاء أن القرآن كان ينزل ناقدًا لرسول الله، ﷺ، ومصوبًا له، من أجل أن تتعلم من ذلك الأمة في شخص زعيمها ومعلمها.

وكثير من أئمة الإسلام وعلمائه كانوا ينقدون أنفسهم ويراجعون أفكارهم ومذهبهم الفقهي ويعودون إلى ما يرون أن الدليل يقوم عليه بصورة أكبر.

وهكذا أدى هذا المدخل النفسي الخاطئ إلى خطأ آخر كبير ومعقد، وهو «النفاق الاجتماعي»، فالعضو داخل التيار الفكري أصبح يعرف ثوابت هذا التيار ويسارع في التعبير عن حفظه لها وإدراكه لتفاصيلها، ورأينا من يحفظ الكتب والمذكرات الأساسية لفصيله الإسلامي عن ظهر قلب، فالفرد هنا أصبح يمارس «النفاق الفكري» ليثبت ولاءه لهذا التيار، وبالتالي فهو غير مستعد لمجرد سماع مصطلح «نقد» تياره.

هذا المرض العضال مرض اجتماعي كبير منتشر في المجتمع كله وليس داخل التيارات الإسلامية فقط، فهناك ثقافة عامة منتشرة في المجتمع، عبر وسائل إعلام الدولة الرسمية وعبر أجهزتها الثقافية ومؤسساتها، وغالبية الناس، حتى وإن كان لديهم اعتراض ونقد لأمور معينة في المجتمع، إلا إنهم لا يتحدثون إلا بما يتوافق مع المنطلقات الثقافية والفكرية والسياسية والاجتماعية المنتشرة والسائدة. وكثير من أساتذة الجامعات والكتاب والصحفيين والمهنيين وكبار رجال العمل التنفيذي، يبالغون في إظهار ولائهم لثوابت الدولة والمجتمع من أجل أن ينالوا الرضا والحظوة فيتم رفعهم في السلم الاجتماعي للمجتمع.

وعدم الاعتراف بالخطأ نتج عنه مرض آخر كبير وخطير داخل فصائل العمل الإسلامي وهو أن منهج «التبرير» أصبح هو السائد، فبدلاً من الاعتراف بالخطأ، نجد المسارعة في تبريره والادعاء بأنه ليس في الإمكان أبدع مما كان، وقد نتج عن هذا المنهج وهذا السلوك أخطاء قاتلة أضرت بالحركة الإسلامية.

ومنهج وسلوك «التبرير» هو أيضًا سلوك يتم ممارسته على مستوى المجتمع كله، خاصة ممن لهم مصلحة في استمرار المناهج الموجودة وسيطرتها، فأنظمة الحكم المستبدة والفاسدة والفاشلة والتي لم تبذل أي جهد محترم في سبيل تحقيق الاستقلال

والتنمية، دائمًا ما تروج أننا مستهدفون من الخارج، والمساكين يصدقون ذلك، وتخرج الأنظمة بريئة. نعم الاستهداف موجود، لكنه لا يلغي مسئوليتنا عن قراراتنا وخططنا، فنحن ينبغي أن نلوم أنفسنا قبل أن نلوم الآخرين.

وإذا كان النقد الذاتي هو ذلك الأسلوب من التفكير الذي يحمّل صاحبه المسئولية والتبعة في جميع ما يصيبه من نوازل، أو ما ينتهي إليه من فشل، فيدرك الإنسان خطأه ويعمل على تلافيه وتصحيحه فينجح ويتقدم، فإن التفكير التبريري هو ذلك التفكير الذي يفترض الكمال في صاحبه، وأن الخطأ مسئولية طرف أو أطراف أخرى، وهكذا يخدع الإنسان نفسه ويبرئها.

ويبلغ هذا الأمر نهايته المأساوية، حينما يقتنع الفرد أو الجماعة أو التيار الفكري أو المجتمع، بأن الأمر ينطوي على «مؤامرة» خارجية و«تواطؤ» قوى غير ذاتية، هي التي قادت إلى هذا الفشل، ولولاها لكان النجاح الكبير.

وعلى المستوى الثقافي والفكري، فإن كراهية الإسلاميين لنقد أفكارهم وتعديل برامجهم، مردها إلى قصور فكري بالغ يخلط بين الإسلام نفسه كدين وعقيدة وثوابت وبين ثقافة وأفكار الفصيل أو التيار أو الجماعة، والفرق كبير بين الأمرين: فالأول ثابت لا يتغير .. والثاني عرضة للتغير بتغير الزمان والمكان والظروف والملابسات، وكثير من أبناء الحركة الإسلامية لو تم توجيه النقد لحركتهم أو فصيلهم يعتبرون أن النقد قد تم توجيهه إلى الإسلام نفسه.

والملاحظ أن الحركة الإسلامية لم تبذل جهدًا كافيًا لتعريف أبنائها بالفرق بين الإسلام المعصوم والفكر الإسلامي .. الذي هو عبارة عن فهم القادة الفكريين للحركة للإسلام. فالإسلام هو وحي الله لرسوله، هو النص المعصوم، أما الفكر الإسلامي فهو اجتهادات البشر في فهم النص، وهذه الاجتهادات بشرية، بمعنى أنه

يسري عليها قانون الصواب والخطأ[1].

وعلى المستوى الثقافي والسياسي، يخشى الإسلاميون من أن تكون نتيجة ممارسة النقد والتراجع عن بعض خطوط المنهج السياسي والفكري، هي استغلال العلمانيين وأجهزة السلطة الرسمية لتسفيه الإسلاميين والتندر عليهم واستخدام الأمر لتصفية الحسابات معهم.

وعلى المستوى الثقافي والاجتماعي فإن تقديم الولاء للأشخاص على الولاء للفكرة، أسهم بشكل كبير في كراهية الإسلاميين لـ«النقد الذاتي» و«التطوير». فإذا كانت العناصر الرئيسية التي يتكون منها أي مجتمع هي الأفكار والأشخاص والأشياء، فإن أقدار تلك المكونات الثلاثة تختلف تبعا لاختلاف الثقافات بين الشعوب.

فحين تكون الأفكار هي المحور ونقطة المد التي يفور منها المجتمع وطاقاته الحيوية، فإن ذلك المجتمع يكون في أعلى درجاته الحضارية، فكل ما يحرك الأفراد هي معزوفة القيم والأفكار التي تنتفي معها كل المصالح الشخصية وكل الولاءات الكاذبة.

ورجال مجتمع الرسالة لا يعدلون بالحق شيئا آخر، فبقدر تعظيم نظرتنا لجلال الحق، بقدر ما تتضاءل أمام عيوننا شخوص المخلوقين وإن عَلَوا.

أما التعصب للأشخاص فإنه يقف حائلاً دون الوصول للحق، فالأمر هنا يكون خلطًا بين الحق وما يقوله الشيخ، ويرفع كثير من الإسلاميين شيوخهم إلى مرتبة من لا يخطئ، وهذه كارثة مدمرة.

وعلى المستوى الفكري، فإن الضعف في المهارات العليا للتفكير وهيمنة التفكير

(١) أسامة حمود، الموانع السبعة لمراجعات الحركات الإسلامية، إسلام أونلاين – ٨ يوليو ٢٠٠٧م.

الجزئي، أي ضعف القدرة على الفهم والاستيعاب والتحليل والنقد والمراجعة، وغلبة التفكير الجزئي المنقوص الذي يركز على جزء من الظاهرة أو المشكلة ثم يعمم أحكامه، هذا التفكير كان مدخلاً من مداخل استنكاف ونفرة الإسلاميين من «النقد الذاتي» والاعتراف بالأخطاء.

وإذا كانت مجتمعاتنا تعاني من ندرة أنماط التفكير الشامل، الذي يتناول الظاهرة أو المشكلة من جميع جوانبها، ويضع الحلول المناسبة والواقعية، فإن ذلك مرجعه إلى قلة الكوادر العلمية التربوية، أو محاصرة هذه الكوادر وتهميشها وعدم إعطائها الفرصة للتعبير عن نفسها وإمكاناتها.

وهكذا، في هذا الجو المشحون بالتبرير والتقليد، أصبحت الساحة الثقافية الإسلامية مستسلمة لما هو سائد ومرحبة به، وفي نفس الوقت خائفة من الجديد ومن التجديد، رغم إن التجديد هنا لا ولن يكون في ثوابت الدين، ولكن فيما استقر من ممارسات وأفكار تنظيمية وحركية وسياسية ومناهج في الفهم والتحليل[1].

وموقف الإسلاميين الخائف من التجديد، يخالف الرؤية القرآنية التي تعيب على التفكير التقليدي وتنتقد عدم استعمال القدرات العقلية، وتعيب على اللجوء إلى المحاكاة وتقليد الآباء والأجداد والاكتفاء بالمألوف القائم، والقرآن يستنكر ذلك في قوله تعالى: ﴿قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٧٠﴾﴾ [البقرة].

موقف الإسلاميين المحبذ للتقليد ومحاكاة القديم يصطدم بالسنة النبوية الشريفة في قوله ﷺ: «**لا يكن أحدكم إمّعة يقول أنا مع الناس إن أحسن الناسُ أحسنتُ وإن أساءوا أسأت**». رواه المنذري في الترغيب والترهيب وقال: إسناده صحيح،

(١) المرجع السابق.

ورواه الترمذي وقال: حسن غريب.

وعلى المستوى الاجتماعي ومستوى المصالح الشخصية، يقف الكثير من الإسلاميين، خاصة من هم في مواقع قيادية أو من يستفيدون من الأوضاع القائمة، والذين حققوا أوضاعًا اجتماعية ومكاسب معينة، يقفون ضد أي نقد ذاتي أو إصلاح ثقافي وفكري وتنظيمي، خوفًا من ضياع هذه الأوضاع والمكاسب.

ولا يخفى أنه رغم أن الحركة الإسلامية في الأساس حركة رسالية قائمة على الإخلاص والبذل والتضحية، إلا إن الكثيرين استفادوا ماديًا بشكل أو آخر من العمل الإسلامي، والأخطر أن محبي المال والنفوذ، الذين يسخرون الأفكار والأشياء لمصالحهم الشخصية، أصبح لهم دور ووضع يحتم عليهم الوقوف في وجه كل نقد أو إصلاح.

إن هناك اتهامًا يوجهه العلمانيون للحركة الإسلامية بأنها تكبت الآراء وتمنع الحوار، وأنها نتيجة ذلك تخاف من الحرية ونتائجها، وتحب الانغلاق والوقوف عند نصائح الأمراء والعلماء.

وهذا الاتهام، رغم ما به من كراهية للحركة الإسلامية، إلا أنه ينطوي على قدر كبير من الصحة، ويقدم ملمحًا مهمًا للمخلصين من الإسلاميين كي يستفيدوا ويتعلموا من انتقادات خصومهم، وهذا النقد يشير إلى قضية شديدة الأهمية داخل الحركة الإسلامية ألا وهي افتقاد أبناء الفصائل الإسلامية للحرية اللازمة في إبداء آرائهم دون خوف والنقاش بانفتاح داخل فصائلهم. ولأهمية قضية الحرية فإننا نعتبرها المدخل والأساس والعلة والدواء في نفس الوقت بالنسبة للحركة الإسلامية والمجتمع كله، فالحرية هي مساحة من التفكير الايجابي بعيدًا عن الضغوط والمؤثرات، وهي إعمال للعقل في كل ما يمر بحياة الفرد .. كل ذلك في

إطار من الشرع الذي جعل المرء حرًا في اختياراته، حتى أنه ترك له حرية الكفر أو الإيمان ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ۝٨﴾ [الشمس] .. ما دام قبل تحمل تبعة اختياره ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ۝١٠﴾ [الشمس] .

الحرية هي العلة لأن البعض داخل الحركة الإسلامية يعتقد أنه وحده حر في تقديم رؤاه دون الآخرين، وهي العلة لأن كثيرين من أبناء الحركة يعتبرون كلمة الحرية كلمة خارجة أو قبيحة ويعتقد بعضهم اعتقادًا جازمًا أن المسلم مقيد ومحكوم وعليه ألا يفكر بالحرية، وهذا اعتقاد خاطئ وقاتل وهو مرض وآفة يجب العمل علي مقاومتها، فالحرية أقرب للفريضة منها للفضيلة فالعبد لا رأي له ولا قرار، والحر يفترض أن يعبر عن رأيه وأن تكون له مبادرة إن لم يكن مبادرات. ولم يمنع وجود المصطفي صلي الله عليه وسلم بين ظهراني الصحابة ولا أجواء المعركة في بدر صحابي من أصل أعجمي هو الصحابي الجليل سلمان الفارسي –رضي الله عنه– أن يعبر عن رأيه وأن يقدم مبادرته للنبي صلي الله عليه وسلم رغم وجود نصوص قد يفسرها البعض أو يؤولها خطأ مثل قوله تعالي: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُواْ لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ﴾ [الحجرات:٢] .. و قد تكفي هذه الآية جيوش المتحذلقين والمتشبثين بمواقعهم في خندق التسلط لإسكات جماهير الحركة الإسلامية وإقناعهم بأنه لا يجوز ولا يحل أن تبادر أو تقدم رأيًا ما دامت القيادة في موقعها ، عليك فقط التمتع بالاستماع والرضا بالتنفيذ.

الحرية علة لأننا لم نفهمها على نحو جيد، ولم تشأ بعض التنظيمات أن تتعامل معها وفق رؤية شرعية، وآثرت أن تتناولها من منظور فردي، فغلب على الحركة الإسلامية منطق الاستماع، فطاب للمتحدثين كلامهم لأنهم ببساطة لم يجدوا أحرارًا لديهم من العلم ما يكفي للحوار حول ما يقال.

والحرية علة لأن الجماهير المنتسبة للحركة الإسلامية لم تفكر قليلاً ولم تتعب نفسها واكتفت بشرف الانتساب والتبعية مادام هنالك آخرون يقومون بالمهمة، وصار مثلاً يضرب، «أن للدعوة رجال يحملونها، وآخرون تحملهم الدعوة» وما أكثر الصنف الأخير في زماننا هذا.

والحرية دواء لأننا لو استطعنا أن نحصن جماهير الدعوة بمصل الحرية لصاروا أكثر وعيًا وبصيرة وقدرة على التفكير واتخاذ القرار وتحملاً للمسئولية.

لو زادت مساحة الحرية داخل الحركة الإسلامية لزادت معها مساحة الحوار، ولو زادت مساحة الحوار لأصبح لدينا أفكار وآراء وصيغ جديدة[1].

اتهام آخر يوجهه للحركة الإسلامية خصومها، وهو أنها مصابة بالانغلاق على نفسها وعدم الانفتاح على بقية التشكيلات الفكرية والثقافية والسياسية والدينية في المجتمع.

ونحن نريد أن نستفيد من هذا النقد ونتعلم من الجانب الإيجابي فيه، فنبعد عن الحركة واقع الانغلاق والتقوقع الذي يمكن أن تجد نفسها فيه مما يصيبها بالعزلة والجمود.

فإذا انغلق الإنسان على رأيه، وأعرض عن الانفتاح على الآراء الأخرى، فإنه سيعزل نفسه عن تطورات الفكر والمعرفة، ويحرم نفسه من إدراك حقائق ومعارف مفيدة، وقد يكون رأيه الذي انطوى عليه خاطئًا، فلا يكتشف بطلانه في ظل حالة الانكفاء والانغلاق.

ولقد ذم القرآن الكريم منهجية الانغلاق الفكري، من خلال إدانته لرفض

(١) من هنا نبدأ ... الحرية داء ودواء الحركات الإسلامية، د. حمزة زوبع، موقع الوحدة الإسلامية، ١٩/٠٦/٢٠٠٤م.

المخالفين للأنبياء الاستماع والإصغاء لما يطرحه الأنبياء، لموقفهم المسبق من رسالاتهم.

فلماذا يفرض الإنسان حصارًا على عقله؟ ولماذا يرفض الانفتاح على الرأي الآخر؟ إن لذلك مبررات وأسبابا من أبرزها: الجهل والسذاجة، فمن يدرك قيمة المعرفة والعلم، ويتطلع إلى الحقيقة والصواب، يظل باحثًا عن الحق، طامحا إلى الرأي الأفضل والأكمل. أما الجاهل الساذج فيعيش شعورًا بالاكتفاء ويرى أن ما لديه من رأي يمثل الحقيقة المطلقة، والسقف الأعلى للمعرفة.

وقد يكون الانغلاق منطلقًا من حالة اللامبالاة تجاه القضية التي تتعدد حولها الآراء، وتكون مثارًا لاختلاف الأفكار، فهو لا يجد نفسه معنيا بتكوين رأي أو اتخاذ موقف، فلماذا يشغل ذهنه بالتفكير والبحث والمقارنة.

وقد يكون دافع الانغلاق الكسل عن البحث والتحقيق، لما قد يستلزمه الانفتاح على الرأي الآخر من إعمال الفكر والنظر، وبذل جهد في الدراسة والمقارنة بين الآراء والأفكار.

وفي كثير من الأحيان يكون ضعف الثقة بالذات صارفًا عن التعرف على الرأي الآخر، حيث لا يجد الإنسان نفسه مؤهلاً للاستقلال بتكوين رأي أو اتخاذ موقف، ولا قادرًا على التمييز بين الخطأ والصواب، فيترك هذا الدور للمؤهلين مكتفيًا بدور التقليد والاتباع.

وإذا كان ذلك صحيحًا في الأمور التخصصية العلمية، فإنه لا يصح فيما عداها، وإلا لتوقف دور العقل، وانحصرت الاستفادة منه في حدود شريحة معينة.

وقد يتهيب الإنسان مواجهة الحقيقة في مجال من المجالات، لما قد يترتب عليه من تغيير في أوضاعه ومواقفه، فيتهرب من الاطلاع على الرأي الآخر، حين يكون

غير واثق تمامًا من الرأي الذي يعتنقه، فيحرجه الانفتاح على الرأي الآخر، والذي قد يكشف له خطأ فكرته ورأيه.

إننا إذا كنا نؤكد على أهمية وفائدة النقد للحركة الإسلامية، بل وأهميته في نهوض الأمم والمجتمعات، فإننا في ذات الوقت نؤكد أن النقد ليس مطلوبًا في ذاته، بل من أجل مهمة يؤديها وهي الارتقاء بقدرة العقل على الفعل في وضع الأمة. ولا يتحقق ذلك ما لم يكن نقدا متوازنًا، ومحددًا ودقيقًا، وما كان، وهو الأهم، مقدمة للإصلاح والنهوض، لا يتوقف عند حد كشف السلبيات والعيوب، بل لابد أيضًا من رؤية ما في الأمة من قدرة على مواجهة الداء الذي فيها، من خلال الاهتمام بجوانب الصحة فيها، وعادة ما تكون أكثر من جوانب المرض، واتخاذها أساسًا لعلاج الداء ومحاصرته.

فالتركيز المبالغ فيه على أمراض الأمة، دون الانتباه إلى عوامل الصحة والقوة فيها، ينتهي إلى اليأس من الإصلاح والنهوض، وهذا أمر طبيعي، فالطبيب الذي لا يجد في مريضه سوى المرض يرى علاجه مستحيلاً، ويرى القبر أقرب إليه من أي شيء آخر.

فالتيار النقدي في الصف العلماني يرى أمتنا مريضة بالروح السلطوية، وبالثقافة الأبوية الاستبدادية، واضطهاد النساء، ومريضة بالعقلية العشائرية والقبلية، وبالروح الغيبية البعيدة عن الواقع. وينتهي بعض دعاة هذا التيار إلى اعتبار الخلل الحاصل في جسم الأمة خللاً جوهريًا لا يقبل الإصلاح حتى تنسلخ الأمة عن روحها وثقافتها وكل ما يميزها، ويجعلها أمة مميزة من دون الأمم.

ونحن لا نريد من التيار النقدي في الصف الإسلامي أن يرى الأمة مريضة (فقط) بالانحلال والتفسخ والميوعة وبالتقليد والتبعية والانبهار بالغرب وفقدان

البوصلة، وضياع الدين، والقابلية للاستعمار، لأن من يقولون ذلك ومن يمارسونه ينتهي بهم الأمر إلى تكفير الناس، واستباحة الدم والعرض والمال، فيتحولون بذلك إلى خنجر في قلب الأمة، رغم أنهم يريدون النهوض بها، وإعادتها إلى جوهرها وطبيعتها، بحسب فهمهم لها.

كما أن الكثير من المتطرفين في نقد الأمة ينتهون إلى اليأس من إصلاح حالها، ويؤول بهم المآل إلى التطبيع مع ما هو أسوأ في واقعها، الذي ثاروا عليه ونقدوه بحدة وعنف في ما سبق[1].

ويرتبط بقضية النقد الذاتي عند الإسلاميين قضية أخرى هي الضيق بالخلافات الفكرية وعدم تحملها وعدم الرغبة في التأسيس لثقافة جديدة يكون رائدها سيرة علماء الأمة الأفذاذ الذين أسسوا لنهضتها، حيث كانوا يختلفون ومع ذلك لا يتخاصمون بل يحترم بعضهم بعضًا. والخبرة دلتنا على أن كثيرًا من الخلافات التي تحدث بين شباب الفصائل الإسلامية المختلفة إنما هي خلافات تكاد تكون شكلية لكن يؤججها أن الاختلاف في الآراء والأفكار لا تحكمه ضوابط تحكم هذا الخلاف والاختلاف من أجل أن يبقي مهمشًا وليس عميقًا يهدد بنية الحركة الإسلامية نفسها.

لقد تعرضت لتجربة شخصية أرى من المهم طرحها كقضية عامة لأن لها علاقة بالبنية الثقافية للحركة الإسلامية. وقد بدأت هذه الحكاية قبيل أيام من انتخابات مجلس نقابة الصحفيين المصريين عام ٢٠٠٧، حيث تباري الكثيرون من الصحفيين للفوز بمنصب النقيب أو بعضوية مجلس النقابة.

(١) نور الدين العويديدي، هل النقد مطلوب لذاته أم وسيلة للارتقاء بقدرة العقل على الفعل؟، موقع الوحدة الإسلامية، ٢٤/ ١١/ ٢٠٠٤م.

الأمر برمته مهني بشكل كامل، فالزملاء، ولو كانت لهم قناعات فكرية أو أيدلوجية، فإنهم يتنافسون على مقعد في نقابة مهنية بالدرجة الأولي، وظيفتها تقديم الخدمات الصحية والمهنية والاجتماعية لأعضاء النقابة، ثم دعم الصحفي والوقوف بجواره خلال صراعه مع الحبس وجبروت السلطة التنفيذية، التي تضيق في العادة بالنقد الذي يمارسه الصحفي تجاهها، فتلجأ إلى التضييق عليه وربما اعتقاله.

كان هناك أكثر من مرشح لمنصب النقيب، كلهم لا أمل له في المنافسة إلا اثنين، أحدهما مدعوم حكوميًا ، والآخر يمثل تيارًا يساريًا معارضًا.

كان تقديري أن هناك جوانب ثلاثة تحكم ختياري للمرشح، الجانب الأول هو مدى خبرته المهنية وتمرسه في حل مشكلات الصحفيين، ومدى قوة شخصيته. والمرشح الحكومي في هذا الجانب خبير وكفء وقوي الشخصية.

والجانب الثاني هو مدى قوة علاقته بالحكومة، التي من خلالها سيستطيع الحصول على الدعم المالي للنقابة، لزيادة بدل التدريب، ودعم صندوقي التكافل والمعاشات .. إلخ، وهو في هذا الجانب أكثر من جيد واستطاع التفاوض مع الحكومة والحصول على أعلى المزايا المادية.

والجانب الثالث هو مدى قربه أو بعده أو عدائه للإسلام، وهو في هذا الجانب مثل كل الصحفيين أو الكتاب المحسوبين على السلطة، ويكون هجومه عادة على الإسلاميين حال اشتباكهم مع السلطة، وليس على الإسلام كدين.

أما المرشح المنافس فهو ناصري قومي له أيديولوجية من المؤكد أنها تحمل صدامًا – ولو جزئيًا – مع الرؤية الإسلامية. وفوق هذا كله فإن الصحفي يختار مرشحًا نقابيًا ولا يختار مرشحًا سياسيًا، فالنقابة أساسًا جهة خدمية، أما اعتبارها مكانًا سياسيًا واختيار المرشح بناءً على ذلك، فهو خبط للأمور وتحميلها ما لا تحتمل.

كانت هذه هي رؤيتي، أما رؤية زميلي فكانت منصبة على نقطة واحدة وهي أن المرشح الحكومي الذي أدعمه زار إسرائيل وأنه مطبع، وبالتالي فانتخابه خيانة للأمة وجريمة.

قلت له إن الرئيس السادات زار إسرائيل ومع ذلك فهو يحظى بتأييد ودعم شعبي من قطاعات واسعة من المصريين، حتى وإن اختلفنا معه. والسيد محمد إبراهيم كامل، الوطني الكبير، ووزير الخارجية المحترم، زار إسرائيل، ولم ينقص ذلك من قدره شيئًا طالما لم يشارك في اتفاقيات الاستسلام بل عارضها قبل توقيعها واستقال كما هو معلوم. والسياسي الراحل الكبير ذو الشخصية المرموقة، ممتاز نصار، زار إسرائيل مع السادات، ومع ذلك ظل محتفظًا بسمعته المحترمة بين المصريين لأنه لم يزد عن ذلك.

زيارة المرشح نقيبًا للصحفيين لإسرائيل يؤخذ عليها أنها خرق لقرار الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين بمنع التطبيع مع الصهاينة، لكن هب أن الرجل مطبع، فماذا يمكنه أن يصنع بتطبيعه في نقابة رأي نشطة لن تتركه في حاله، ووسط اثني عشر صحفيًا هم أعضاء مجلس النقابة يحيطون به ويختلفون معه ويفضحونه؟

فنقيب الصحفيين ليس رئيسًا للجمهورية، يؤثر موقفه السياسي تأثيرًا كبيرًا على قراراته ومواقفه وكذلك قرارات النقابة، فرئيس الجمهورية في بلادنا المنكوبة بالديكتاتورية لا يستطيع أحد معارضته، ومن يعارضه يلقيه في غياهب السجون، أما نقيب الصحفيين فإنه يقود فئة مثقفة متمردة تتظاهر ضده على سلم النقابة وتكتب ضده في كل مكان وتسقطه في الانتخابات، كما أن منصبه كما أوضحنا نقابي خدمي وليس سياسيًا، وستكون تصرفاته تحت أعين الصحفيين والجمعية العمومية للنقابة وأيضا مجلس النقابة، وبالتالي فهو لن يستطيع، حتى وإن كان يريد التطبيع،

أن ينفذ برامجه.

لم يستطع زميلي أن يتقبل الخلاف معي في قضية سياسية، الخلاف فيها جائز وارد، وإنما قاطعني وخاصمني، وشن عليّ أعنف الحملات للتشهير بي.

قلت له: أخي الكريم إننا لم نختلف في عقيدة أو أصل من أصول الإسلام أو في قاعدة شرعية، وليس ما تؤمن به نصًا متواترًا كي تحرمني من حقي في اعتناق فكرة سياسية معينة، فعلى حد علمي، فإن مسائل السياسة كلها من الفروع التي يمكن الخلاف فيها، وليست من الأصول التي لا يسع المسلم مخالفتها.

عبثًا حاولت معه، ولكنه أبى إلا المفارقة والخصام والكلام في حقي، والتسفيه من رأيي وأحلامي.

بعد أن انتهت الانتخابات ونجح المرشح الذي أعطيته صوتي، قرأت مقالاً في موقع الجماعة الإسلامية لمفكرها د. ناجح إبراهيم يبارك لهذا المرشح ويصفه بأنه ترفع عن الأحقاد والضغائن، فرغم أن الجماعة الإسلامية حاولت اغتياله وفشلت، إلا أنه لم يجعل هدفه الأول تصفية حساباته مع الجماعة، ولكنه ترفع عن الأحقاد وكان أول من دعا لتصفية ملف الجماعة والإفراج عنها، بل وزار قادة الجماعة في السجون وحاورهم ونشر فكرهم بأمانة.

هذا واحد من المهمومين بالعمل الحركي والسياسي، وهو ليس صحفيًا، يكتب ليبارك لهذا المرشح الناجح، ويقول: إن الله لينصر هذا الدين بالرجل الفاجر، وهذا باب من الفقه يجهله كثير من الناس.

هذه الواقعة جعلتني أفكر في التركيبة الثقافية للحركة الإسلامية وموقفها من مثل هذه الخلافات، وتأملت هذه القضية لأكتشف أن هذه التركيبة مازالت غير منفتحة، فهي تريد أن تصب الجميع في بوتقة فكرية واحدة، ولا تتيح مدى واسعًا

للتميز والاختلاف عن المجموع، حتى ولو بقدر محدود، وبالتالي فإن الخلافات الفكرية تصبح كما لو كانت جرائم لا يمكن التسامح والتغافر بشأنها.

وهذا ليس من طبيعة الإسلام والثقافة الإسلامية، التي وسعت اجتهادات الفقهاء واحترمتهم وجعلتهم كلهم أئمة أعلامًا، لأن طبيعة البشر الاختلاف، وهو من الظواهر العادية بين الناس؛ نظرًا لاختلاف القدرات الفكرية والجسمية والعقلية والبيئية واللغوية بين البشر، فما يراه إنسان مصلحةً قد يراه إنسان آخر مفسدةً، وما يحبه شخص قد يبغضه شخص آخر؛ ولهذا كله أنزل الله تعالى للناس تشريعًا يحقق لهم الخير في كل زمان ومكان، ويجنِّبهم شرَّ تضارب الآراء واختلاف النزعات.

ومن العبث أن يراد صبُّ الناس كلهم في قالب واحد في كل شيء، وجعلُهم نسخًا مكررةً، ومحوُّ كل اختلاف بينهم، فهذا غير ممكن؛ لأنه مخالف للفطرة التي فطر الله الناس عليها ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾[هود:١١٨، ١١٩].

فالبشر مختلفون في قدراتهم العقلية، وفي منتوى الذكاء، مما يقتضي اختلافهم في الفهم والاستنباط والاحتجاج والتفسير والتأويل، كما أنهم مختلفون في مقادير ما يحصلونه من العلم، وما يدخرونه في ذاكرتهم من المعلومات، فمنهم من يحفظ ويستوعب، ويستبقي ويدخر، ومنهم من يعرض عليه النسيان، وقلة التذكر وتفلّت بعض المعلومات، مهما حاول أن يقيدها بقيود الحفظ والمراجعة والتكرار. وليس من وراء ذلك كله إلا أن نرى اختلافًا في الرؤى، ويكون لكل رؤية مقدارها من القوة أو الضعف بمقدار ما وراءها من رصيد المعرفة المختزن في الذاكرة.

ثم إن الاختلاف في الرأي- بعيدًا عن الأصول- إنما هو اختلافُ تنوع لا

اختلاف تضادّ، والتنوع دائمًا مصدر إثراء وخصوبة، فمن الناس من يميل إلى التشديد، ومنهم من يميل إلى التيسير، ومنهم من يأخذ بظاهر النص، ومنهم من يأخذ بفحواه وروحه، ومنهم من يسأل عن الخير، ومنهم من يسأل عن الشر مخافةَ أن يدركَه، ومنهم ذو الطبيعة المرحة المنبسطة، ومنهم ذو الطبيعة الانطوائية المنكمشة.

وهذا الاختلاف في صفات البشر واتجاهاتهم النفسية يترتب عليه- لا محالة- اختلافُهم في الحكم على الأشياء والمواقف والأعمال.. يظهر ذلك في مجال الفقه والسياسة، وفي مجالات السلوك اليومي للناس في الحياة.

ويرى كثير من الباحثين أن الاختلافات من حيث أسبابها وجذورها نوعان: فالنوع الأول منها هو الاختلافات التي أسبابها أخلاقية، والنوع الثاني هو الاختلافات التي أسبابها فكرية.

فأما الاختلافات التي ترجع إلى أسباب أخلاقية، فقد أرجع العلماء والمربون هذه الأسباب إلى: الغرور بالنفس، والإعجاب بالرأي، وأيضًا سوء الظن بالغير، والمسارعة إلى اتهامه بغير بيِّنة، وكذلك حبّ الذات واتباع الهوى، ومن آثاره الحرص على الزعامة أو الصدارة أو المنصب، ومعه أيضًا التعصُّب لأقوال الأشخاص والمذاهب والطوائف، وأيضًا العصبية لبلد أو إقليم أو حزب أو جماعة أو قائد.

وأما الاختلافات التي سببها فكري فمردُّها إلى اختلاف وجهات النظر في الأمر الواحد، سواءٌ كان أمرًا علميًّا، كالخلاف في فروع الشريعة وبعض مسائل العقيدة التي لا تمس الأصول القطعية، أو كان أمرًا عمليًّا، كالخلاف في المواقف السياسية واتخاذ القرارات بشأنها، نتيجة الاختلاف في زوايا الرؤية، وفي تقدير النتائج، وتبعًا

لتوافر المعلومات عند طرف ونقصها عند طرف آخر، وتبعًا للاتجاهات المزاجية والعقلية للأطراف المتباينة، وتأثيرات البيئة والزمن عليها سلبًا وإيجابًا.

فكثير من الإسلاميين اختلفوا حول مواقف سياسية كثيرة في عصرنا، مثل خوض الانتخابات، ودخول المجالس النيابية، والمشاركة في الحكم في دولة لا تلتزم بتطبيق الإسلام كله، والتحالف مع بعض القوى السياسية غير الإسلامية أو غير المسلمة. كما اختلف الرأي بين العاملين للإسلام في مناهج الإصلاح والتغيير المنشود.

ويرى نفر آخر من العلماء أن أسباب الاختلاف ترجع إلى عاملين اثنين، الأول العامل الطبيعي: ومعناه التباين الذي فطر عليه البشر من حيث تفاوتهم في القدرة على الإدراك والاستيعاب، بما فضل الله به بعضهم على بعض من الفهم والعلم والحفظ وسَعة الاطلاع، وقد يكون لعامل البيئة والمعيشة دورٌ في التأثير على المجتهد في قوة المدارك ونوعية الوعي، وما يترتب على ذلك من الحكم الشرعي الصادر عن المجتهد والفقيه.

والثاني عامل الاختلاف في الأدلة الشرعية: والمراد به أمران، الخلاف في عد الدليل مصدرًا شرعيًا، والخلاف في المدى الذي يبلغه ذلك الدليل في كونه حجة شرعية.

لقد نسي الكثيرون من أبناء الحركة الإسلامية أن التواصي بالحق والصبر هو الأصل الأصيل في منهج الدعوة الإسلامية إلى نبذ الخلاف، كما قال تعالى في وصف الناجين من الخسران: ﴿وَتَوَاصَوْا بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِٱلصَّبْرِ ۝٣﴾ [العصر]. فصيغة التواصي هنا دالة على تبادل الحوار بين المختلفين، وذلك بأن يوصي كل من الشخصين صاحبه بتحري الحق فيما يعتقد، بأن ينبهه إلى الحرص على البحث في

الأدلة، والتلطف في النظر الموقوف على الحق الذي هو في الواقع لا يُختلف فيه، بعد معرفة وجهه ، فإذا رأى منه ضلالاً هداه، بإقامة الدليل على ما هو الهدى، وإذا رأى منه تقصيرًا في النظر نهض به إليه، وإذا وجد منه رعونة في الأخذ بظواهر الأمور دون النفوذ إلى بواطنها، نصح له باستعمال الروية وإمعان الفكر.

والمقصود بالتواصي عند الاختلاف هو تبادل الحوار، وتحري الحقيقة حول وجهة النظر، خلال جهد مشترك بين المتواصيين، للوصول إلى الحق. وهو مبدأ تربوي رفيع في نظام الأسرة والدولة والاجتماع العالمي، حيث يكون الحق هو مطلب كل إنسان، ويكون التواصي بالحق وبالصبر في طلبه غاية البشرية في التعاون على تحقيقه على المنهج الذي أشرنا إليه.

◆◆◆

الفصل الثاني

آن للحركة الإسلامية أن تراجع برامجها

الغيورون على الحركة الإسلامية والعمل الإسلامي والدعوة الإسلامية، يحز في قلوبهم ما آلت إليه أوضاع هذه الحركة المباركة في الفترة الأخيرة.

وغني عن البيان أن الحركة الإسلامية هي صاحبة الجهد الأكبر في صياغة ثقافة ووجدان وأفكار القاعدة العريضة في بلادنا العربية والإسلامية، فهذه الحركة هي التي قادت حروب التحرير من المستعمر الأوروبي، وهي التي تشتبك معه الآن سياسيًا وعسكريًا وثقافيًا في كل مكان.

وقادة من أمثال الشوكاني والألوسي والسنوسي وابن باديس والخطابي وعمر المختار وحسن البنا ورشيد رضا، لا يمكن لأي منصف إلا أن يعتبرهم القادة الحقيقيين، سواء في الثقافة أو الحركة أو الدعوة.

والعلمانيون إذا سألناهم عن رموزهم سيذكرون شخصيات من أمثال الكواكبي والطهطاوي وطه حسين وقاسم أمين.

والذي لا يعلمه كثير من العلمانيين هو أن هؤلاء الرموز الذين يتشدقون بهم؛ ما كان لهم أن يحصلوا على شهرتهم إلا بعملهم بالثقافة الإسلامية، فالطهطاوي شيخ أزهري، قد يكون أخذته أضواء باريس حينما كان واعظًا للبعثة المصرية التي أرسلها محمد علي إلى فرنسا، لكنه إسلامي الثقافة والتوجه، وإنما كان خطؤه في انبهاره بالثقافة الغربية ومن ثم تأثره البالغ بها.

وكذلك طه حسين، أزهري، وله عدد من الكتابات الجيدة؛ لكن مشكلته أنه

انهزم أمام كتابات المستشرقين واستسلم لها واقتنع بها ثم حاد عن جادتها.

وهذا المعيار يمكن تطبيقه على الشخصيات التي يعتبرها العلمانيون رموزًا فكرية، هذا مع استبعادنا للرموز التي كانت شديدة الرداءة الفكرية أمثال سلامة موسى وفرح أنطون وشبلي شميل وغيرهم، فهؤلاء يحملون مشروعات ثقافية غربية قحة، وتنطلق من مفهوم العداء للأديان، وخاصة الإسلام.

وهكذا فإن العلمانيين ليس لهم أي عطاء أو قيادة؛ لكن الإسلاميين هم أصحاب هذا العطاء الكبير.

ومنذ بداية القرن الماضي، ومع تأسيس جماعة الإخوان المسلمين دخل العمل الإسلامي منعطفًا جديدًا، خاصة مع سقوط الخلافة الإسلامية.

لقد قام الإخوان بدور هام في إيقاظ الحس الإسلامي العام، ولكن مع تركيزهم على العمل السياسي، ومع تأسيس العديد من الجماعات الدعوية الأخرى مثل:«الجمعية الشرعية»، و«أنصار السنة»، ثم ظهور الجماعات التي مارست العنف مثل: «الجهاد»، و«الجماعة الإسلامية» وغيرها، حدث اشتباك وتقاطع وتدابر بين هذه التكوينات، وأصبحنا الآن في فترة توجب على المخلصين والغيورين على العمل الإسلامي والدعوة الإسلامية، التوقف لمراجعة أوضاع الحركة الإسلامية بعد قرابة قرن من العمل.

اهتمت كثير من فصائل الحركة الإسلامية بالعمل السياسي، وانغمست فيه تمامًا، وحددت هدفها بضرورة الوصول إلى الحكم لتغير ما أفسده الغرب والعلمانيون في بلادنا، ومن أجل العودة إلى تحكيم الشريعة

لكن بعد مرور قرابة ٨٠ عامًا على هذا الهدف الذي حددته كبرى فصائل العمل السياسي؛ لم تصل هذه الفصائل إلى الحكم؛ بل إن الحكم قد صار أبعد إليها الآن من

أي وقت مضى. وهذه فرصة للتوقف ومراجعة الحسابات؛ من أجل الوقوف على الأخطاء وتصحيحها.

ويوجه كثير من الخبراء انتقادات للحركة الإسلامية في هذا الخصوص على محورين اثنين: المحور الأول هو الفكر السياسي، والمحور الثاني هو العمل السياسي.

ورغم أن لدينا تراثًا إسلاميًا خصبًا وثريًا في هذا المجال، عبر إسهامات شيخ الإسلام ابن تيمية والماوردي وغيرهما، إلا أن الحركة الإسلامية المعاصرة قصرت في محاولة استغلال هذا التراث من أجل المساهمة في وضع أصول لعلم سياسة إسلامي حديث وفق المعايير الأكاديمية لمختلف العلوم الإنسانية، مثل: علم النفس وعلم الاجتماع وعلم السياسة ذي التوجهات العلمانية والكنسية، والذي يدرس في مختلف جامعات العالم بنفس القواعد.

كنا نأمل أن يتم وضع علم سياسة إسلامي وفق المعايير الإسلامية مبني على السياسة الشرعية، وتأسيسًا على إسهامات علمائنا الكبار، لكي يضبط خطى الحركة الإسلامية ويحدد لها أساليب العمل والبدائل والوسائل وحدود الاجتهاد السياسي ويعرفها بالمحاذير التي لا يسمح بتجاوزها .. إلخ.

ولو كان هذا الجهد العلمي قد تحقق، لما رأينا هذه الاختلافات الجذرية بين الفصائل الإسلامية حول جدوى العمل السياسي، ودخول البرلمان...إلخ.

إن اقتراح وضع قواعد لعلم سياسة إسلامي جاء بعد أن لفت أنظارنا العلامة الراحل د. حامد ربيع أستاذ كرسي العلوم السياسية ورائد التنبيه إلى ما في تراثنا الإسلامي من فكر سياسي عالي القيمة.

لقد قال هذا العلامة الكبير الذي حصل على سبع درجات للدكتوراه في فروع علم السياسة من الجامعات العالمية الكبيرة: لقد هممت أن أصعد إلى أعلى الجبل وفي

يدي الصليب فألقيه فأكسره. وهو قد قال ذلك بعدما استشعر أن فروع علم السياسة الحديث، مثل: النظرية السياسية، و لنظم السياسية، والعلاقات الدولية، والحكومات المقارنة، والتنمية السياسية، والفكر السياسي، قد تشربت المفاهيم المسيحية الكنسية تشربًا كاملاً، وأنها بهذا الشكل تحمل تناقضات كبيرة مع المفاهيم الإسلامية.

كما يمكن توجيه اتهام آخر في الشأن السياسي للحركة الإسلامية بخصوص العمل السياسي نفسه على أرض الواقع، فقد كان هذا العمل عشوائيًا، يعبر عن التخبط ولم يكن عملاً مخططًا. كما أنه كان عملاً يحمل في طياته الصراع على السلطة واستفزاز الحكومات، كما أنه في غالبيته كان عملاً نخبويًا لا يستند إلى قاعدة جماهيرية عريضة، ولذلك كان يسهل ضربه في كثير من الأوقات.

والعمل السياسي ليس قدرًا لازمًا للحركة الإسلامية، كما يصوره البعض، بل إنه في بعض الأحيان والظروف قد يكون البعد عنه هو الأفضل للعمل الإسلامي.

وفي هذا الصدد نشير إلى أن الشيخ حسن البنا – رحمه الله– قال في أخريات حياته بعد محنة سنة ١٩٤٨م: « لو استقبلت من أمري ما استدبرت لركزت اهتمامي بالدعوة والتربية كما كنت من قبل في بداية حياتي». هذه الكلمات نقلها عنه الأستاذ خالد محمد خالد والشيخ محمد الغزالي في كتبهما.

كما يمكن توجيه اتهام للحركة الإسلامية بأنها أهملت إلى حد كبير الفكر الاستراتيجي، وبقي هذا الفكر أسيرًا لمجموعة من العسكريين ذوي الميول العلمانية.

وقد يقول قائل: إنه لا يسمح لغير العسكريين بالدراسة في المعاهد الاستراتيجية، وهذا قد يكون صحيحًا، لكن أين العسكريون ذوي الاتجاهات

الإسلامية ليتم حثهم على الانغماس في مثل هذه الدراسات العامة، خاصة وأنه لن يتم استقطابهم لعمل انقلابات عسكرية، وإنما سيتم استقطابهم لدفعهم إلى العلم.

وحتى بدون معاهد الاستراتيجية، كان يمكن للحركة الإسلامية الاهتمام بهذه الدراسات والحصول عليها والتعاون مع الخبراء الموجودين بالفعل لتدريس هذا المنهج لنفر من كبار المثقفين والأكاديميين الإسلاميين.

الاهتمام بهذا العلم شديد الأهمية لأنه متى تم تلقيحه بالثقافة الإسلامية سينتج علمًا غزيرًا ووفيرًا؛ ينير للحركة الإسلامية الطريق، ولا يجعلها تقع في أخطاء قاتلة، كما وقعت قبل ذلك بعض المجموعات مثلاً في أخطاء التكفير وممارسة العنف ومناهضة الحكومات والمجتمعات، لأن هذا الخطأ يجعل من السهل على الغرب وعلى العلمانيين العرب أن يرسخوا في ضمائر الناس أن الحركة الإسلامية ليست حركة وطنية تهتم بالمصالح الوطنية العليا، و إنما هدفها فقط مصالح خاصة وهي الوصول إلى الحكم بأية طريقة.

ومن هذا المنطلق ينبغي أن نثمن جهد الراحلين الكبيرين اللواء الركن محمود شيت خطاب، واللواء أركان حرب فوزي طايل، فقد درسا العلوم العسكرية والاستراتيجية على الأرضية الإسلامية فأنتجا علمًا وفيرًا ومهمًا.

وصحيح أن الحركة الإسلامية تستفيد من عطاء الوطنيين في مجال الفكر الاستراتيجي وهم كثير، لكن ما نؤكد عليه هو أن الطفرة تحدث حينما يتلاقح الفكر الإسلامي والثقافة الإسلامية مع الاستراتيجية والفكر الاستراتيجي.

لا ينكر أحد أن الإسلاميين قدموا الكثير في مجال العمل الاجتماعي التطوعي، سواء من خلال الجمعيات الخيرية أو من خلال العمل الفردي.

وقد كان العمل الفردي هو الغالب، تحررًا من العمل القانوني النظامي، الذي

يحتاج إلى تراخيص وموافقات حكومية غالبًا مالا تعطى للإسلاميين.

وقد اطلعت بنفسي على العشرات من نماذج العمل الخيري التطوعي الذي يتوفر عليه الكثير من نساء ورجال الحركة الإسلامية، ووجدت أمثلة كثيرة مشرفة، ورأيت مثلاً امرأة تعمل بحجم عشر جمعيات خيرية، وتقدم مساعدات وقروض وعلاج للفقراء لا يمكن لأحد أن يصدق حجمها، وكنت أظنها حالة فردية، لكنني تأكدت من أن هذا النموذج متكرر في معظم مدن وقرى مصر.

ولكن ما يؤخذ على هذا الجهد الكبير هو أنه متناثر، تناثر فصائل العمل الإسلامي نفسها، أما لو التقى العاملون في المجال الاجتماعي من مختلف الفصائل وأقاموا مؤسسات خيرية اجتماعية، ومارسوا عملهم بصورة رسمية في تقديم الملابس والغذاء ومساعدات التعليم والعلاج، وتعاونوا مع أجهزة الدولة في الحصول على البحوث الاجتماعية الضرورية، حتى لا يستفيد من هذا الجهد إلا المستحقون، لو حدث ذلك لتغيرت أمور كثيرة.

قد يقول قائل: إن الدولة لن تترك الإسلاميين يفعلون ذلك، وقد يكون هذا صحيحًا، ولكنني سأضرب المثل بما تقوم به الجمعية الشرعية في مصر من جهد تخصص تقريبًا، وبالكامل، في العمل الاجتماعي الخير التطوعي. فأقامت الجمعية سلسلة من المستشفيات الكبيرة الملحقة بمساجدها، وقد اطلعت بنفسي وبمساعدة أحد أعضاء مجلس إدارة الجمعية الشرعية، على خطابات تحويل من هيئة التأمين الصحي الحكومية، تطلب من الجمعية الشرعية قبول الطلبات المحولة وإعطائها العلاج اللازم وعمل العمليات الجراحية المطلوبة.

وهذا يؤكد أن العمل الطبي المقدم حاز سمعة كبيرة وحاز قبول ومصداقية لدى أجهزة الدولة المختصة. والدولة ليست عبية، ولكنها حينما تأكدت أن الجمعية

الشرعية لا تستثمر هذا الجهد سياسيًا سمحت لها بالعمل.

لست أعني بهذا الكلام عدم العمل السياسي مطلقًا أو أنه خطأ في ذاته، بل إننا نتمنى أن تزاول الحركة الإسلامية دورها السياسي المعتدل والمقبول في ظل قبول مجتمعي وشرعي عام، إننا نريد أن نصل إلى تغيير النفوس والعقائد نحو التوحيد الخالص والإيمان الصافي قبل التنافس على هذا المقعد أو ذاك.

ومن الأمور التي ينبغي لفت نظر الحركة الإسلامية إليها هو أن برامجها الثقافية في حاجة إلى إعادة نظر، وسوف نفصل هذا الأمر في باب لاحق من هذا الكتاب.

◆◆◆

obeikan.com